



بسم الله الرحمن الرحيم

∞∞∞∞

تم عمل المسح الضوئي لهذه الرسالة بواسطة / سامية زكى يوسف

بقسم التوثيق الإلكتروني بمركز الشبكات وتكنولوجيا المعلومات دون أدنى

مسئولية عن محتوى هذه الرسالة.

ملاحظات:

- بالرسالة صفحات لم ترد بالأصل
- بعض الصفحات الأصلية تالفة
- بالرسالة صفحات قد تكون مكررة
- بالرسالة صفحات قد يكون بها خطأ ترقيم

فكر و لحنه در
مكتبة المكتبة
مخمس



جامعة عين شمس
كلية الحقوق

سرقة المعلومات المخزنة في الحاسب الآلي

إعداد الباحث

عبد الله حسين على محمود

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

لجنة الحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور / يسر انور على (أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة عين شمس)

شمس وعميد الكلية الأسبق

(رئيسا ومشرفا)

الأستاذ الدكتور / حسنين محمد عبيد (أستاذ القانون الجنائي ونائب رئيس جامعة القاهرة)

الأسبق (عضوا)

الأستاذ الدكتور / جميل عبد الباقي الصغير (أستاذ القانون الجنائي بجامعة عين شمس)

(عضوا)

بسم الله الرحمن الرحيم

«إقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق
الإنسان من علق، إقرأ وربك الأكرم،
الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم
يعلم» .

صدق الله العظيم

إهداء

إلى والدي ووالدتي
أطال الله عمرهما ...

شكر وتقدير

أتوجه بالشكر والتقدير والعرفان إلى سعادة اللواء / ضاحى خلفان تميم قائد عام شرطة دبي والذي بتوجيهاته وتشجيعه منحني هذه الفرصة لنيل درجة الدكتوراة في الحقوق.

ثم أتوجه بالشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي سعادة العميد الأستاذ الدكتور يسر أنور على أستاذ القانون الجنائي وعميد كلية الحقوق جامعة عين شمس الأسبق، رئيس لجنة الحكم على الرسالة والمشفق عليها والذي لم يبخل بوقته وعده بتوجيهاته المستمرة طوال مدة إشرافه.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى كلا من :

الأستاذ الدكتور / حسنين عبيد أستاذ القانون الجنائي ونائب رئيس جامعة القاهرة الأسبق، والذي تكرم بالمشاركة في لجنة الحكم على الرسالة، فله مني كل التقدير والعرفان.

والأستاذ الدكتور / جميل عبد الباقي الصغير أستاذ القانون الجنائي بجامعة عين شمس، والذي شرفني أيضا بموافقته على المشاركة في لجنة الحكم على الرسالة.

وأخيرا، أتوجه بالشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي اللواء الأستاذ الدكتور / محمد حافظ الرهوان، وأستاذي الدكتور محمد سامي الشوا واللذين لم يبخلا علي بتوجيهاتهما وتشجيعهما وعلمهما.

مقدمة

١- التعرف بموضوع البحث:

يوصف العصر الذي نعيشه بعصر التقنية العالية، عصر وسائل معالجة ونقل المعلومات التي غدت المصدر الاستراتيجي للبناء الثقافي والانجاز الاقتصادي، وإذا كان خط ميلاد التقنية ونماها قد أظهر في البدايات اكتشاف وتطور وسائل التقنية العالية، الحاسب الآلي والاتصال، مستقلة عن بعضها البعض، فإن قطاعات التقنية قد تداخلت وتحقق الدمج المعقد بين الحاسبات الآلية ووسائل الاتصال، وبرز في فضاء التقنية من بين وسائلها الكثيرة، الحاسب الآلي، أداة التحكم بالمعلومات وتجميعها ومعالجتها واختزانها واسترجاعها ونقلها في كافة قطاعات النشاط الإنساني، خاصة النشاط الثقافي والتجاري والصناعي.

وظاهرة جرائم الحاسب الآلي، ظاهرة إجرامية جديدة مستجدة تفرع في جنباتها أجراس الخطر لتنبه مجتمعات العصر الراهن لحجم المخاطر وهول الخسائر الناجمة عن جريمة الحاسب الآلي التي تستهدف الاعتداء على المعطيات بدلائلها التقنية الواسعة (بيانات ومعلومات وبرامج بكافة أنواعها).

فجريمة الحاسب الآلي جريمة تقنية تنشأ في الخفاء، يقتربها مجرمون أذكيا يمتلكون أدوات المعرفة التقنية، توجه للنيل من الحق في المعلومات، وتطالب اعتدائها معطيات الحاسب المخزنة والمعلومات المنقولة عبر نظم وشبكات المعلومات.

هذه المعطيات هي موضوع هذه الجريمة وما تستهدفه اعتداءات الجناة، وهذا وحده - عبر دلالة العامة - يظهر مدى خطورة جرائم الحاسب الآلى، فهى تطل الحق فى المعلومات، وتسلب الحياة الخاصة للأفراد، وتهدد الأمن القومى والسيادة الوطنية، وتشيع فقدان الثقة بالتقنية وتهدد ابداع العقل البشرى، لذا فإن ادراك ماهية جرائم الحاسب الآلى، منوط بتحليل وجهة نظر الدارسين لتعريفها والاصطلاحات الدالة عليها واختيار أكثرها اتفاقاً مع الطبيعة الموضوعية لهذه الجرائم، واستظهار موضوعها وخصائصها ومخاطرها وحجم الخسائر الناجمة عنها وسمات مرتكبيها ودوافعهم.

وقد أثار احصاء اجراء تقنية المعلومات تحديات لها وزنها بالنسبة لقانون العقوبات فى كل أنظمتها القانونية ويرجع السبب فى ذلك إلى الحقيقة التى مؤداها أنه حتى هذه اللحظة، فإن الأشياء المادية والمعنوية هى التى تكون محمية بالقوانين الجنائية، وحماية المعلومات والقيم المعنوية الأخرى وإن وجدت منذ فترة زمنية قصيرة إلا أنها حتى منتصف القرن العشرين كانت أقل أهمية، وقد طرأ تغيير جوهري على هذا الموقف أثناء العشر سنوات الأخيرة، فقد أدى تطور المجتمع من مجتمع صناعى إلى مجتمع ما بعد الصناعى والقيمة المتزايدة للمعلومات بالنسبة للاقتصاد والمجتمع والسياسة، وأيضاً الأهمية المتنامية لتقنية المعلومات فى غضون فترة زمنية قصيرة، نقول أدى ذلك كله إلى مقتضيات حديثة، تمثلت بالنسبة لقانون العقوبات فى خلق ما يعرف بقانون المعلومات (١).

(١) جرائم الحاسب الآلى والجرائم الأخرى، ترجمة النص الفرنسى، اعداد د. محمد سامى الشوا، سنة ١٩٩٣، ص ٢٣٠.

٢- أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من دور الثورة المعلوماتية فى عملية التنمية الشاملة بنوعيتها الاقتصادية والاجتماعى وحاجتها من ثم إلى بحث المشكلات القانونية المتعلقة بها ومحاولة الوصول إلى إيجاد الحلول المناسبة لها .

ومن ناحية أخرى ، فإن المعلوماتية باعتبارها ظاهرة إنسانية واقتصادية واجتماعية لا يمكن أن تتطور بذاتها دون أن تتوافر لها القواعد القانونية التى تنظم استغلالها .

ونظرا لأنها فى مرحلة التطور والتفاعل فإنها شأنها شأن أى تطور جديد تحمل فى طياتها الجانب المظلم ، يتجسد فى مجال القانون الجنائى بظهور (المجرم المعلوماتى) و(الجريمة المعلوماتية) أو ظاهرة الاجرام المعلوماتى بصفة خاصة .

وأمام هذا الشكل الجديد من الاجرام لا يبدو قانون العقوبات فى حالته الراهنة كافيا أو فعالا على النحو المطلوب أو المرضى فنصوصه والنظريات والمبادئ القانونية التى يتضمنها أو تقف ورائه موروثة بعضها من القرن ١٩ حيث لم يكن هناك فنيين حينذاك وإنما أصحاب مهن وحرفيين .

وتطبيق بعضها على أشكال جديدة للجرائم التى تستعير من تقنيات الحاسبات الآلية والمعلومات أساليبها ، لا يصطدم فقط بصعوبات ناجمة عن الطبيعة الخاصة والخصائص الفنية الفريدة للوسائل المعلوماتية المستخدمة فى ارتكابها ، وإنما تعترضه كذلك صعوبات رئيسية أخرى مرجعها أن نصوص التجريم التقليدية قد وضعت فى ظل تفكير يقتصر ادراكه على الثورة الملموسة

والمستندات ذات الطبيعة المادية مما يتعذر معه تطبيقها لحماية القيم غير المادية المتولدة عن المعلوماتية.

٣- منهج البحث وخطته:

فرضت حداثة الموضوع على الباحث أن يتبع منهجا خاصا فى عرض رسالته فقد كان من اللازم البحث عن بعض التشريعات التى سنت قوانين خاصة لهذا النمط المستحدث من الجرائم فى محاولة للاسترشاد بها فى هذا المجال.

ووقع اختيارى على نموذجين هامين أحدهما ينتمى إلى الشرائع اللاتينية والآخر ينتمى إلى الشرائع الأنجلوسكسونية.

ولذلك فسوف يكون لدينا دائما جانبان يتعلق أولهما بموقف كل من التشريعات المستحدثة فى هذا المجال ويتعلق ثانيهما بموقف كل من التشريعين المصرى والاماراتى باعتبارهما تشريعين لم يأخذا بعد بنظام متكامل للجرائم الحاسب الآلى.

ويهمنا أن نشير فى بداية البحث إلى أن تطبيق مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات يجعل من الصعوبة بمكان أن يتسع القانون الجنائى الاماراتى أو المصرى لاحتواء هذا النمط المستحدث من الجرائم وترتيبها على ذلك فسوف يحرص البحث على التأكيد على ضرورة مراعاة كافة المبادئ المقررة لحماية حقوق الأفراد وحريتهم والمنصوص عليها فى كل من الدستور وقانون العقوبات سواء فى الامارات العربية المتحدة أو فى جمهورية مصر العربية وذلك بصدد تحديد المبادئ المطبقة على جرائم الحاسب الآلى وبناء على ما تقدم فسوف نهدف لدراسة

يفصل تمهيدى نتناول فيه نظام الحاسب الآلى من حيث ماهيته ومكوناته المادية والمنطقية ثم نقسم البحث بعد ذلك إلى قسمين نتناول فى أولهما الظاهرة الاجرامية لسرقة المعلومات ومن خلاله نوضح السمات الأساسية لجريمة سرقة المعلومات والمحل الموضوعى فى جريمة سرقة المعلومات ثم نخصص القسم الثانى للجوانب القانونية فى جريمة سرقة المعلومات حيث نتعرض أولاً للجوانب الموضوعية فى جريمة سرقة المعلومات ثم نوضح بعد ذلك الجوانب الاجرائية فى هذه الجريمة ودور التعاون الدولى فى مكافحتها وذلك على النحو التالى:

فصل تمهيدى: نظام الحاسب الآلى .

القسم الأول: الظاهرة الاجرامية لجريمة سرقة المعلومات.

الباب الأول: السمات الأساسية لجريمة سرقة المعلومات.

الفصل الأول: مجرم سرقة المعلومات.

الفصل الثانى: ضحايا جريمة سرقة المعلومات.

الفصل الثالث: التقنيات المستخدمة فى جريمة سرقة المعلومات والعوامل

المؤثرة فى انتشار الفيروسات المعلوماتية وأساليب

الوقاية منها .

الباب الثانى: المحل الموضوعى فى جريمة سرقة المعلومات.

الفصل الأول: ماهية المعلومات وطبيعتها القانونية.

الفصل الثانى: برامج الحاسب الآلى .

القسم الثانى: الجوانب القانونية لجريمة سرقة المعلومات.

الباب الأول: الجوانب الموضوعية فى جريمة سرقة المعلومات.

الفصل الأول: موقف التشريعات التقليدية من جريمة سرقة المعلومات.

الفصل الثانى: موقف التشريعات الحديثة من جريمة سرقة المعلومات.

الباب الثانى: الجوانب الاجرائية فى جريمة سرقة المعلومات ودور التعاون الدولى

فى مكافحتها.

الفصل الأول: اجراءات جمع الأدلة فى مجال جريمة سرقة المعلومات.

الفصل الثانى: التعاون الدولى فى مجال مكافحة الجريمة المعلوماتية.